مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الاقتصاد الصيني وتأثيره في التجارة الدولية (دراسة في دور ميناء كوادر)
اسم الكاتب: أ.د. حميد شهاب احمد، م.م. زيدون سلمان محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/389
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاقتصاد الصيني وتأثيره في التجارة الدولية

(دراسة في دور ميناء كَوادر)

م.م.زيدون سلمان محمد **أ.د. حميد شهاب احمد**

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين كلية الامام الكاظم

zaydon85@pol.nahrainuniv.edu.iq Hamed_Shihab@yahoo.com

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/٨/١٨ **تاريخ قبول النشر:**٢٠٢٠/١٠/١٣ **تاريخ النشر:**٢٠٢٠/١٢/٣١

الملخص:

إن سياسة الصين الاقتصادية وماتمتلكه من قدرات هائلة تعمل على وفق استراتيجية توسعية ولاسيما في استثمار المشاريع الخارجية، فقد شهدت السنوات العشر الماضية تطوراً كبير في مقومات القوة الشاملة، وخاصة في المجال الاقتصادي، ففي عام ٢٠١٣ اطلقت الصين أكبر مبادرة في العالم، تمثلت بمشروع الحزام والطريق (BRI) الذي يربط مايقارب ٧٠ دولة، فقد برز من خلال هذا المشروع منطقة في غاية الاهمية وهي (ميناء كَوادر) في باكستان، حيث توجهت الصين صوب تلك المنطقة وايلاء الاهمية القصوى التي تصب في مصلحتها بالدرجة الأولى بغض النظر للفائدة الباكستانية الكبيرة، وهذا ينسجم مع تطلعاتها المستقبلية وخاصة بعد كسر الاحتكار الاقتصادي للغرب وتحديدا (الولايات المتحدة) كونها قوة في حالة أفول ولم تعد القوة المهيمنة اقتصادياً، الذي أدى بدوره إلى تولد هاجساً من الخوف من هذه القوة وماتمثله من تهديد محتم على الاقتصاد العالمي بأسره، وماتسعى اليه مستقبلا في توظيف كَوادر ليس فقط في تطوير اقتصادها ومزاحمة الدول الاخرى تجارياً، انما تأخذ حيزا آخر يرمي الى زيادة الوجود العسكري الصيني في المنطقة، وخاصة ان الصين مستمرة بالعمل على تطوير كل ماهو متاح أمام طريقها الريادي في المنظومة الدولية من أجل تمييز الصين كدولة كبرى و ربما دولة عظمى .

الكلمات المفتاحية: الصين، الولايات المتحدة الامريكية، ميناء كوادر، الاقتصاد، التجارة الدولية.

The Chinese Economy and its impact on international trade

(Study on the role of the port of Gwadar)

Assistant Teacher: Zaydon Salman Mohammed. Prof. Dr. Hamid Shihab Ahmed.

Political Science – Al-Nahrain University Imam Al-Kadhim College

Abstract:

China's economic policy and its huge capabilities operate according to an expansion strategy, especially in investing foreign projects, as the past ten years have witnessed a major development in the elements of comprehensive strength, especially in the economic field, in 2014 China launched the largest initiative in the world, represented by the Belt and Road Project (BRI), which links nearly 70 countries, through this project, a very important region has emerged, which is (the port of cadres) in Pakistan, as China has headed towards that region and given the highest importance that is in its interest in the first place regardless of the great Pakistani interest, This is consistent with its future aspirations, especially after breaking the economic monopoly of the West, specifically (the United States), as it is a force in a state of decline and is no longer the dominant force economically. Which, in turn, led to the generation of an obsession with fear of this power and what it poses from a potential threat to the entire global economy, and what it seeks in the future to employ cadres not only to develop its economy and compete with other countries commercially , rather it takes another place aimed at increasing the Chinese military presence in the region, especially as China continues to work to develop everything available to its pioneering path in the international system in order to distinguish China as a major country and perhaps a superpower.

Key words: China, the United States of America, Port of Kwadar, economy, international trade.

المقدمة :

إن صعود الصين الاقتصادي ولاسيما في بداية الالفية الجديدة، تزامناً مع السعي المتواصل في استعادة المجد الامبراطوري من خلال غرس التكنولوجيا الحديثة في اقتصادات السوق في نظام اشبه بديمقراطي الرأسمالي اقتصادياً يسيطر عليه الحزب الشيوعي الصيني، يهدف الى تحقيق نجاح عالمي يختلف جذرياً عن سابقاتها مثل اليابان والهند، فضلا عن اعادة هيكلة اساسية للنظام التجاري العالمي، لذا اتجهت نحو عدة مبادئ حديثة في تطوير منظومتها الاقتصادية على وفق قواعد تنافسية جديدة، وطريقة توظيفها بشكل ينسجم مع مستقبلها، أضافة الى ترتيب انماط الاستهلاك الداخلي، كل ذلك يشير الى ان الصين تسعى الى رسم خطوط المواجهة السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية مع العالم أجمع، لاظهار الصين الدولة القوية والاقتصاد الاكبر بالعالم، ولاسيما كقوة موازنة للقوة الاقتصادية والجيوسياسية الامريكية .

لذلك عملت على توظيف الامكانيات التي تتمتع بها في اقامة شبكة من العلاقات الخارجية وتحالفات مع كثير من الدول، لممارسة سياستها التنافسية في العالم وفرض التواجد الصيني بطريقة مرغوب بها كقوة مؤثرة في العالم، وتحقيق المصلحة والفائدة المشتركة بين الدول، فقد شكل انضمامها في عام ٢٠٠١ الى منظمة التجارة العالمية في تعظيم دورها الاقتصادي في التجارة الدولية، وتطوير ذاتها بشكل كبير، أضافة الى التوجه نحو الاستثمار الخارجي، من خلال اقامة مشاريع عملاقة في معظم انحاء العالم وكان ابرز تلك المشاريع هو مشروع (الحزام والطريق) الذي اطلقه الرئيس الصيني (شي جين بينغ) عام ٢٠١٣، ومنذ دخوله حيز التنفيذ الى غاية يومنا هذا حقق نتائج غير مسبوقة في تنظيم العملية التجارية مع مايقارب سبعون دولة بين اوروبا واسيا وافريقيا والشرق الاوسط، من خلال ستة ممرات اقتصادية كبيرة، واهمها الممر الصيني الباكستاني المتصل بميناء (كوادر)، الميناء الاستراتيجي في اقليم بلوشستان جنوب غرب باكستان، والذي يقع قريباً من مؤاني الامارات العربية المتحدة والاقرب الى

ميناء تشابهار الايراني، الذي قد يسبب تأثيراً كبيراً في التجارة الدولية وتقليل نسب التجارة فيها .

ومع كل ذلك تسعى الصين الى أظهار صورتها بشكل يليق بتميزها الحالي في المجالات كافة ، الذي أخذ منحى مختلفا يثير قلقاً لدول اخرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية تزامناً مع الواقع المتراجع الذي تمر به في السنوات الاخيرة، كون الصين في المنظور الامريكي تسعى الى التفرد بالساحة الدولية كقوة مؤثرة مع الامكانيات الهائلة التي تتمتع بها، الذي قد يرسخ القلق الامريكي في بعثرة التوازن الاقليمي لصالح الصين في ظل عدم وجود قوة اقليمية اخرى تعيد هذا التوازن، وتهديد المصالح الامريكية، ووفقاً لماتقدم سيتم تناول هذه الدراسة وفق اربعة أطر رئيسية فضلا عن المقدمة والخاتمة واطار مستقبلي يتعلق بمستقبل التجارة الدولية في ضوء ميناء كوادر هي :

اولاً: مقومات وقدرات الاقتصاد الصيني .

ثانياً: المبادئ الاساس الحديثة للاقتصاد الصيني .

ثالثاً: دور الاقتصاد الصيني في التجارة الدولية .

رابعاً: الاهمية الاستراتيجية والجيواقتصادية لميناء كَوادر .

خامساً: مستقبل التجارة الدولية في ضوء ميناء كَوادر .

اولا : **مقومات وقدرات الاقتصاد الصيني**

إن النظام السياسي الدولي شهد طيلة الحقبات السابقة عدة متغيرات ، ولاسيما في بداية القرن الحادي والعشرون، فقد برزت قوى صاعدة جديدة على الساحة الدولية تتمتع بامكانيات كبيرة على الصعد كافة ، وابرز تلك القوى (الصين) التي تميزت بالمجال الاقتصادي المتسارع، فضلا عن مقومات وقدرات القوة الشاملة، لتضع الصين في المنظومة الدولية بصفتها قوة فاعلة ومؤثرة في مجريات الاحداث الاقتصادية والسياسية في العالم، وامكانيتها في تغيير موازين القوى في المستقبل .

فقد تمكنت الصين في سبعينات القرن الماضي من تأسيس قاعدة اقتصادية منظمة ارتكزت على (سياسة الاصلاح والانفتاح) تزامناً مع صعود الحاكم الصيني (دينغ هيساو بينغ) للسلطة عام ١٩٧٨، ورفع شعار (الخيار الجديد) بهدف بناء قاعدة اقتصادية تسمح للصين خوض تجربة المنافسة في الاسواق العالمية، ولاسيما مع القوة الاقتصادية الاولى في العالم (الولايات المتحدة الامريكية)[١]، حيث انطلقت عجلة الصين الاقتصادية بشكل متسارع نحو الصدارة العالمية وتحقيق نتائج مبهرة، لاسيما في معدلات النمو الحقيقي والصادرات واستقطاب الاستثمارات الاجنبية بشكل مباشر، متجهة نحو بلدان كبرى منافسة لها، الامر الذي ادى بدوره الى ذهاب اغلب التحليلات والاراء الى ان القرن الحالي سيصبح قرناً صينياً[٢].

شكلت التجربة الاقتصادية الصينية حالة من ذهول لعدد كبير من الدول في العالم، التي ادت الى تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، نتج عنها ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومستوى دخل الفرد الصيني، فضلا عن تحقيق قفزات عالية من النمو الاقتصادي المستمر [٣]، فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي للصين في عام ٢٠١٧ مايقارب (١٢,٢٤) تريليون دولار مقارنة بالسنوات السابقة فقد بلغ في عام ٢٠٠٠ مايقارب (١,٢١١) تريليون دولار، وفي عام ٢٠١٠ بلغ (٦,١٠١) تريليون دولار[٤]، نلاحظ ان الاقتصاد الصيني يشهد قفزات هائلة خلال السنوات الاخيرة وصل الى ضعف ماكان عليه في عام ٢٠١٠.

ان تفوق الصين في مسيرتها الاقتصادية المتسارعة جعلها تشكل اكبر قوة اقتصادية بالعالم متجاوزة الولايات المتحدة الامريكية من حيث الناتج المحلي الاجمالي (مايعادل القدرة الشرائية)، اذ بلغ نصيب الصين من الناتج المحلي بنسبة (١٦,٤٨%) مقابل (١٦,٢٨%) للاقتصاد الامريكي، وبلغ حجم الناتج الاقتصادي الصيني (١٧,٦) تريليون دولار، مقابل (١٧,٤) تريليون دولار للولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠١٤[٥]، وفي احدث احصائيات البنك الدولي بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للصين (مايعادل القدرة الشرائية) في عام ٢٠١٦ نحو (٢١,٤١٧) تريليون دولار،

مقابل (١٩,٧١) تريليون دولار للولايات المتحدة الامريكية، وفي عام ٢٠١٧ بلغ نصيب الصين (٢٣,٣٠٠) تريليون دولار، مقابل (١٩,٣٩٠) تريليون دولار للولايات المتحدة الامريكية (مايعادل القدرة الشرائية) [٦]، ومن المتوقع استمرار تزايد نصيب الصين من حجم الناتج المحلي الاجمالي للسنوات القادمة .

فيمكن القول ان هذا التقدم الاقتصادي الصيني يعزى الى تأثير التخطيط الاستراتيجي والاداء الاقتصادي الداخلي المتواصل الذي قد يكون له أثراً ايجابياً في مكانة الصين في النظام الدولي، لما يتمتع به الاقتصاد الصيني من قدرات ذاتية (معدل الادخار، الاستثمار، الفائض التجاري، التجارة الخارجية)، لتهيئة المحرك الكامن للنمو والتقدم، فضلا عن ان الصين تعد من اعلى البلدان في العالم في معدلات الادخار والاستثمار، الامر الذي يعكس على ارادة شعبية حكومية تهدف الى تحقيق قفزات مستقبلية وطفرات اقتصادية مذهلة ، وهذا هو الحال مع الصين[٧]. ينظر الى الجدول في ادناه و يوضح مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي الفعلي ومستوى دخل الفرد في الصين للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٧).

التصنيف	2000	2005	2010	2015	2017
الناتج المحلي الاجمالي (GDP) تريليون	1,211	2,280	6,101	10,920	12,241
معدل النمو الاقتصادي (%GDP)	% 8,4	% 11,3	% 10,3	% 6,7	% 6,9
متوسط دخل الفرد (دولار)	$ 2379	$ 4102	$ 7544	$ 7948	$ 8806

Source : IMF, World Economic Outlook, 2011.

Source : Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, China Economic Outlook, 2018, p3. Link: https://www.focus-economics.com/countries/china

ثانيا : المبادئ الاساس الحديثة للاقتصاد الصيني

إن الامكانيات الهائلة التي تتمتع بها الصين في وقتنا الحالي، حفزت الطموح الصيني الى تبوء مكانة ريادية على المستوى الدبلوماسي العالمي، وبدوره يتطلب سياسات واستراتيجيات دبلوماسية جديدة، تختلف عن السياسات والمفاهيم الحذرة والمحافظة القديمة، تُمكن الصين من التغلب على تحديات المرحلة وتعزيز مكانتها الدولية[٨].

فقد اتجهت نحو انتهاج سياسات جديدة تهدف الى الحفاظ على التقدم ومكانتها الدولية التي اكتسبتها في غضون الاربعين سنة الماضية ، والذي تمحور حول الدور الرئيس للدولة في الرقابة الاجتماعية والشمولية من خلال وضع قيوداً قوية على فضاء الحرية الفردية من أجل ان تكون الانشطة الفردية أو الجماعية للمجتمع في مجملها خاضعة للدولة ولخدمتها[٩]، إذ حرص (دينغ هيساو) على اقامة علاقات مشتركة مع المجتمع الصيني من خلال وضع انظمة مركزية تهدف الى الحفاظ على مكانة الصين في الترتيب الدولي، فقد اتجه الى الجمع بين الشمولية والرأسمالية بتحفظ تام من أجل انجاح ذلك، حيث عمل على خصصة عدد كبير من الشركات العامة واقامة دعائم اللامركزية في اتخاذ القرارات في المؤسسات التي تظل تحت ادارة الدولة والتشجيع على اقامة الشركات الخاصة في كل مجالات النشاط الاقتصادي واحياء فكرة الرأسمالية والبدء بشكل تدريجي في تطوير السوق، فضلا عن انشاء مناطق اقتصادية بالقرب من هونغ كونغ، وقد نجح ذلك وبشكل كبير، الامر الذي يشير بوضوح بأن الصين أصبحت بمثابة ورشة عمل للعالم وهذا ماتم الاشارة اليه من قبل بعض المحللين الغربيين بأن الصين بلا شك ستتجه نحو تبني نظام رأسمالي ديمقراطي يخدم تطلعاتها المستقبلية [١٠].

استمرت الصين في تطبيق سياساتها، من اجل انعاش اقتصادها بشكل واسع على مستوى العالم، حيث اتجهت نحو اقامة الاستثمارات الخارجية من خلال وضع معايير لادارة ذلك وبشكل ايجابي، فضلا عن اصدار هيئة التخطيط الصينية

خططاً لتعزيز ادارة المشاريع الخاصة بالاستثمارات الخارجية، كل ذلك ادى الى تحقيق نجاحات مستمرة عززت المكانة الاقتصادية للصين في العالم من خلال اقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة واليابان وبعض الدول الاوربية، مما نتج عنه زيادات كبيرة في معدلات تدفق ارصدة الاستثمارات الخارجية الصينية ، وكما موضح في الجدول ادناه للسنوات (١٩٨٢-٢٠١٢ [١١] بوحدة الحساب مليون دولار امريكي مايعادل سعر الصرف في ذلك الوقت .

العام	معدلات تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة	معدلات تدفق عمليات الدمج والاستحواذ في الخارج	ارصدة الاستثمارات الخارجية المباشرة
1982	44	–	44
1992	4000	527.7	9368
2002	2518.407	1046.515	37172.19
2012	87800	27600	531940

لقد تمكنت الصين من توسيع اقتصادها وانجاحه بشكل كبير من خلال اعتمادها على سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم، وهذا مؤشر واضح لسياسة اقتصادية ناجحة، وعلى ضوء ذلك بادرت الصين في تطوير العملية الاقتصادية ولاسيما بعد توجه انظار العالم الى الصين واقامة علاقات دبلوماسية أخذت منحى اقتصادي بالدرجة الاولى، فضلا عن المجالات التجارية الاخرى، ففي عام ٢٠١٣ اعلن الرئيس الصيني (شي جين بينغ) عن ملامح مقتضبة حول رؤيته الاستراتيجية لمبادرة الحزام الاقتصادي وطريق الحرير، الذي ولد هاجساً للدول بأنه يمثل اكبرمشروع عالمي للبنية التحتية الاقتصادية يشهده العالم في القرن الحادي والعشرين[١٢]، حيث سعت الصين من خلال هذا المشروع العملاق محاكاة هذه الاستراتيجية الاقتصادية خارج حدود الصين، في محاولة انشاء مسارات تجارية برية وبحرية تربط بين الصين واوروبا عبر المرور في اسيا، اضافة الى منطقة الشرق الاوسط وافريقيا والمساعدة في

رفع معدلات نموها الاقتصادي، مما حقق لها قفزة نوعية اضافة الى نشاطها الاقتصادي المتسارع، في تنفيذ استراتيجتها الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والتنمية فضلا عن تطوير مبدأ التعاون المشترك بين جميع الدول، الذي جاء تجسيداً لتقرير المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام ٢٠١٧ الذي اشار الى ان الصين ستسعى جاهدة للارتقاء بالتعاون الدولي من خلال مبادرة الحزام والطريق(١٣).

ان الصين اليوم تتجه للعالمية بامكانيات هائلة بثبات ورؤية شاملة وخاصة بالمجال الاقتصادي وتدفقات الاستثمار والتجارة، كما وتسعى الى الوصول الى ابعد من ذلك في تحقيق مسارها المتميز في استراتيجيتها الاقتصادية وسياستها الدبلوماسية، الذي ادى بدوره تضييق الساحة الدولية على الولايات المتحدة الامريكية المنافس الاول، وعرقلة مسيرتها الاقتصادية في العالم بعد ماصبحت الصين القوة الاقتصادية الاولى (ما يعادل القوة الشرائية).

ثالثاً : دور الاقتصاد الصيني في التجارة الدولية .

ان النموذج الذي تبنته الصين مع بداية التحول الذي شهدته في مطلع القرن الحادي والعشرون هو نموذج قائم على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الفوائض التجارية الخارجية، الامر الذي ادى بدوره وضع سياسات حمائية نقدية منظمة واكثر تركيزاً من تلك التي مارستها اليابان في السابق، ولكون الصين تعتبر دولة شاسعة المساحة وتعتمد على نظام شمولي في تنظيم المجتمع، أضافة الى نجاح تجربتها الاقتصادية بمرور السنوات اللاحقة، فانها شكلت موقع تنمية كبير اكثر نفعاً للدول(١٤)، لذا سعت على توظيف تلك الامكانيات بما يتطلع مع اهدافها المستقبلية، فقد خاضت مسيرة مفاوضات صعبة متعرجة ومعقدة وطويلة منذ عام ١٩٨٦من خلال تقديم طلب انضمام الى منظمة (جات) انذاك، لحين اكتمل الانضمام رسمياً الى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، فمنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية قبل تسعة عشرة عام، انتفعت الصين من تطور العولمة بشكل كبير، واندمجت في اقتصاد العالم بشكل أعمق، وأصبحت قوة هامة لا يستغنى عنها في تعزيز تنمية اقتصاد العالم، فضلا عن

إن المنفعة المتبادلة والعمل المشترك المميز،هما الصفة الاساسية لتحول العلاقة بين الصين والعالم خلال هذه السنوات (التسعة عشرة)، لتصبح قوة اقتصادية تدعم بقوة نظام التجارة المتعددة الأطراف [١٥].

ووفقاً لذلك استمرت الصين وفق استراتيجية منتظمة في الحفاظ على مسيرتها الاقتصادية وتطويرها بشكل كبير، فقد عملت على توسيع خطى الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال الامتثال لقواعد ومعايير التجارة الدولية، حيث عملت على إنشاء العديد من المناطق للتجارة الحرة طيلة مسيرة انفاتحها الاقتصادي، ففي عام ٢٠١٧، أشار الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في التقرير المقدم إلى المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني إلى أن الصين ستمنح المزيد من الصلاحيات لمناطق التجارة الحرة لإجراء الإصلاح، واستكشاف فتح موانئ التجارة الحرة، التي عززت بشكل كبير تطور التجارة الخارجية للصين[١٦].

وفي ضوء ذلك اعتمدت الصين في سياستها الخارجية على العلاقات الاقتصادية وفق معايير وقواعد منظمة التجارة الدولية، الذي حققت من خلالها نجاحا كبيرا في مسيرتها، لتصبح الشريك التجاري الاكبر لاكثر من ١٣٠ دولة في العالم، تشمل جميع الدول الرئيسية في اسيا، حيث وصل حجم تجارة الصين مع رابطة دول جنوب شرق اسيا (الاسيان) في عام ٢٠١٥ الى ١٥% من اجمالي حجم التجارة الخارجية لدول الرابطة، مقارنة مع نصيب الولايات المتحدة الامريكية من التجارة الخارجية لدول الرابطة ٩%، ، ومن المتوقع ان يتصاعد اختلال التوازن هذا بالسنوات القادمة، وتحديدأ بعد عزم الصين في اقامة اتفاق (الشراكة عبر المحيط الهادي)، الاتفاقية التي وقعت بين كل من بروناي و شيلي و نيوزيلندا وسنغافورة عام ٢٠٠٥ ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٦، وبعدها انضمام استراليا و ماليزيا و بيرو و الولايات المتحدة و فيتنام و المكسيك و وكندا و اليابان، الا ان وصول الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) الى السلطة عام ٢٠١٧ اصدر امراً رئاسيا بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية [١٧]، الذي من الممكن سيأثر على الولايات المتحدة مستقبلاً في ظل صعود اقتصاديات

جديدة في الساحة الدولية، ولاسيما دول الشراكة عبر المحيط الهادي، والتوجه نحو الصين القوة الاقتصادية المتميزة في العالم ، بيد ان اغلب تلك الدول هم شركاء التصدير الرئيسيون للصين في التجارة الدولية .

وعلى غرار ذلك استطاعت الصين في توسيع تجارتها بوتيرة سريعة خلال العقود الماضية القليلة، ففي عام ١٩٩٥ ، بلغت قيمة واردات الصين وصادراتها من البضائع (٢٨٠,٩) مليار دولار أو ٣% من التجارة العالمية، وبحلول عام ٢٠١٧ ، قفز إجمالي تجارة السلع الصينية إلى (٤,١) تريليون دولار أو ١٢,٤% من التجارة العالمية، لتصبح الولايات المتحدة الامريكية هي ثاني أكبر متداول في العالم بعد الصين بنسبة ١١,٩% من إجمالي التجارة العالمية، وتأتي بعدهما ألمانيا بنسبة ٧,٩ % [١٨]، لذا نلاحظ ان التجارة الصينية خلال اثنان وعشرون سنة ارتفعت اربع اضعاف عن السابق لتصبح المتداول الاول في العالم . انظر الى الجدول ادناه يوضح نسب افضل المتداولين في العالم لعام ٢٠١٧.

الدول	الاستيراد (مليون دولار)	النسبة من الواردات العالمية	التصدير (مليون دولار)	النسبة من الصادارات العالمية	اجمالي النسب من الواردات والصادرات العالمية
الصين	1,843,793	%10.93	2,263,371	13.81 %	% 24.74
الولايات المتحدة	2,407,390	% 14.28	1,545,609	% 9.43	% 23.71
المانيا	1,167,753	% 6.92	1,446,642	% 8.83	% 15.75

Source : Is China the world's top trader?, International Network china power. https://chinapower.csis.org/trade-partner/

ونلاحظ هنا تجاوزت قيمة الصادرات الصينية من السلع سنوياً الكمية التي تستوردها من بقية العالم في عام ٢٠١٧، حيث صدرت (٢,٢٦) تريليون دولار من السلع، في حين استوردت (١,٨٤) تريليون دولار، اذ تأتي غالبية فائض الصين من التجارة مع

الولايات المتحدة وهونغ كونغ، كما وصدرت الصين ما يعادل (٤٣٠,٣) مليار دولار من البضائع إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧، بنسبة (١٩%) من جميع صادراتها، بيد انها استوردت فقط (١٥٤,٤) مليار دولار بنسبة (٨,٤%) من جميع وارداتها، وفيما يخص هونغ كونغ ، صدرت الصين (٢٧٩,٢) مليار دولار في عام ٢٠١٧ بنسبة (١٢,٣%) واستوردت (٧,٣) مليار دولار بنسبة (٠.٤%)[١٩].

وبالرغم من المحاولات الامريكية المستمرة في عرقلة الاقتصاد الصيني، ولاسيما في مجالات التجارة، فقد فرضت رسوم جمركية كبيرة على البضائع الصينية، الا ان الصادرات الصينية بقيمة الدولار الامريكي في عام ٢٠١٩ ارتفعت بنسبة (٣,٣%) مقارنة بالعام الماضي بينما انخفضت الواردات بنسبة (٥,٦%) خلال نفس الفترة، اذ بلغ الفائض التجاري الإجمالي للصين (٤٥,٠٦) مليار دولار، ووفقًا للبيانات وحسب قول (جوليان إيفانز بريتشارد) كبير الاقتصاديين الصينيين في شركة كابيتال إيكونومكس للاستشارات، إن هذه النسب الخاصة بالبيانات التجارية كانت أفضل، ، كما أكد (لو يو) المدير لدى Allianz Global Investors ، إن ضعف قيمة اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأخرى ساعد المصنعين الصينيون على بيع سلعهم في الخارج، على الرغم من الضغوط الاقتصادية المتصاعدة من الرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة بنسبة (٢٥%) على ٢٠٠ مليار دولار من البضائع الصينية، بيد اوضحت صحيفة "CNBC" إن انخفاض قيمة اليوان يساعد المصدرين في الصين على التصدير ليس فقط إلى الولايات المتحدة لأنه يخفف من تأثير زيادة التعريفة الجمركية ، وانما يساعدهم أيضا على التصدير إلى بلدان أخرى [٢٠].

ان الاقتصاد الصيني وتأثيره على التجارة الدولية، من خلال الارقام الموضحة فإن الصين باتجاه الصدارة العالمية، الذي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من (١,٤) مليار ، بيد ان المكاسب التي حققتها الصين مدفوعة بكونها اقتصاداً يعتمد على التصدير الذي يوفر سلعاً صناعية منخفضة التكلفة وكثيفة العمالة، وان النمو الاقتصادي في الصين يفوق بقية العالم واقتصادها يكاد يكون كاقتصاد أوروبا بأكملها،

مؤكدة بحلول عام ٢٠٣٠ وبالارقام التي حققتها طيلة هذه السنين بأن الاقتصاد الصيني سيتربع قمة الهرم الاقتصاد العالمي المرتبة الأولى، وهو المنصب الذي كان يشغله سابقًا الولايات المتحدة الامريكية [٢١]، وهذا مايؤكد ان الصين وصلت الى مرحلة النضج الكبير في تطوير اقتصادها ليس عن طريق الاستثمار فقط، وانما من خلال الابتكار المتواصل كما تفعله الاقتصادات الحديثة في العالم .

رابعاً : الاهمية الاستراتيجية والجيواقتصادية لميناء كوادر .

أن متابعة التطورات الحاصلة في المنظمومة الاقتصادية العالمية، ولاسيما في بداية القرن الحادي والعشرون، وتميز القوة الاقتصادية الاسيوية (الصين) بأقتصادها الهائل والمتسارع، فلابد الانصاف حين يتم ذكر تاريخ الصين الاقتصادي ونجاحه الكبير، حيث انها اليوم تمثل (المستقبل الجديد) للعالم ولاسيما في ظل التوازن مابين القوة السياسية والاقتصادية الذي ينتقل من الغرب إلى الشرق، وجزم الكثير من الخبراء والمختصين حول تسمية القرن الحالي الى القرن الآسيوي بوجود الصين كقوة فاعلة ومؤثرة لما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة، وانطلاقاً من هذا الامر فأن الصين تعمل وفق استراتيجيات منتظمة تهدف الى الحفاظ على مكانتها الحالية، وخاصة قوتها الاقتصادية وعلى الاكثر تسعى الى تطور ذلك، فقد أتجهت بأستراتيجتها الاقتصادية في اقامة مشاريع كبيرة تجوب العالم، وابرز تلك المشاريع واهمها للصين (الحزام والطريق) الذي يجمع (٧٠) دولة من اسيا وإفريقيا والشرق الأوسط واوروبا، باعتباره مشروعاً عملاقاً يضم ستة ممرات اقتصادية، ومن بين أهم تلك الممرات الستة الممر الذي يربط الصين وباكستان عبر ميناء (كوادر)، بأقليم بلوشستان جنوب غرب باكستان، حيث يطل على بحر العرب بالقرب من مضيق هرمز الذي تعبر منه ثلث تجارة النفط العالمية، والذي تسيطر عليه حاليا الإمارات من خلال ميناء دبي[٢٢]، وبالنظر للموقع الاستراتيجي الحاسم لباكستان، فقد تميزت عن باقي الدول ٧٠ ، اذ تمتلك الباكستان ممراً ارضي وبحري مع (الصين) في ان واحد ، كما ويعدّ موقع الميناء ذو أهمية استراتيجية أخرى لوقوعه بين جنوب آسيا والشرق الأوسط، فضلا عن

العلاقة الاستراتيجية طويلة الأمد بين الطرفين، التي نشأت على اساسها علاقة ثقة وصداقة مابين الدولتين [٢٣].

ان الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني يعتبر المشروع الريادي الرئيسي لمبادرة حزام واحد – طريق واحد ولاسيما في الوقت الحالي، اذ يشهد تحركاً كبيراً وبوتيرة سريعة نحو الأمام ، ولاهميته من قبل الدولتين فأن ميناء كوادر في باكستان يعتبر الركيزة الأساسية بالنسبة لهذا الممر، ويعتبر الحجر الأساس، وذلك ينسجم مع مقال المؤلف الأمريكي (روبيرت كابلان) المختص في دراسة الجغرافية حيث اوضح روبيرت في مقاله عام ٢٠٠٩ في مجلة الأطلسي زياراته إلى ميناء (كوادر) عام ٢٠٠٧ ، حيث ذكر ان لدى كوادر الإمكانية ليكون المركز الأساسي لطريق حرير جديد كونه رابطاً باكستان بـ (كاشغر) و (اورومتشي) و (دوشامبيه) و (عشق أباد) و (استانه) و (طقشند) و (سمرقند) و (بخارى) ، فأن جميع جمهوريات اسيا الوسطى سيكون الممر (طريق الوصول الأقصر إلى البحر) بالنسبة إلى كل تلك البلدان، والاهم في ذلك انه أقرب إلى الصين من الصين نفسها، لقربه من اقليم شينجيانغ الصيني من الموانئ الصينية الشرقية، لذلك ستعبر تجارة الصين براً عبر باكستان حتى تصل إلى كوادر ومن هناك إلى بقية دول الخليج والشرق الأوسط، ففي عام ٢٠١٦ شحنت الصين لاول مرة السلع الصينية باتجاه كوادر لتقطع مسافة ٣ آلاف كم من إقليم شينجيانج في شمالي غربي الصين إلى كوادر في أقصى غرب باكستان على خليج عمان [٢٤].



ومن جهة اخرى، نظراً لامتلاك الصين واردات من الشرق الأوسط وأفريقيا والتي تمر عبر مضيق ملقة من خلال ميناء شانغهاي والذي يعتبر طريق طويل اذ يبلغ ٩ آلاف كيلومتر، فأن الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني سيختصر تلك المسافة إلى ٣ آلاف كيلومتر، هنا تكمن الأهمية الأساسية في هذا الممر، اضافة لذلك يتيمز ميناء (كوادر) بعمقه المائي، الامر الذي دفع الصين الى العمل على تجريف الميناء وتعميق قنوات الاقتراب على عمق ١٤ متراً، لتمكن من إرساء السفن الأكبر حجماً مع حمولة ثقيلة، علاوة على ذلك بموجب الخطة الطويلة الأجل، سيتم بناء ١٥٠ رصيفاً بحلول عام ٢٠٤٥ مع قدرة معالجة ٤٠٠ مليون طن من البضائع سنوياً، مما يشكل في المستقبل نقطة شحن الاكثر أهمية والأكثر زخماً في المنطقة[٢٥].

وهذا ماشهده الميناء بالفعل منذ افتتاحه، وفقاً لتقرير مقدم من وزارة النقل البحري الباكستانية في سبتمبر عام ٢٠١٨ الذي اوضح فيه الدول التي بدأت باستخدام ميناء (كوادر) من بينها أستراليا والمملكة العربية السعودية والصين والكويت ومصر وروسيا وأوكرانيا، حيث تم تفريغ حمولة ثماني سفن من أستراليا البالغة ١,١٦ مليون طناً ، وأحد عشر سفينة من المملكة العربية السعودية تم تفريغ حمولتها البالغة ١٥,٩٩ مليون طناً ، و ٤٢ سفينة من الصين تم تفريغ حمولتها البالغة ٦,١٠ مليون طناً ، و ١١ سفينة من الكويت قامت بتفريغ حمولة البالغة ١,٥٩ مليون طنا ، و ١٢ سفينة من

مصر تم تفريغها البالغة مليون طناً، وثماني سفن من روسيا البالغة حولتها ١,١٦ مليون طناً و ٧ سفن من أوكرانيا تم تفريغ حمولتها البالغة مليون طناً، كما وتوقعت وزارة النقل البحري أيضاً أن يتضاعف هذا الحجم في السنوات الثلاث القادمة لأن العديد من الدول من إفريقيا مهتمة أيضاً باستخدام ميناء كوادر للتداول مع الصين ودول آسيا الوسطى ، في حين أن الإمارات العربية المتحدة بدأت أيضاً خدمة شحن الحاويات بين كوادر وميناء دبي، والجدير بالذكر أنه قبل بدء تشغيل خدمة الحاويات، كان يُعتبرعادةً أن ميناء دبي هو إحياء لميناء كوادر[٢٦].

خامساً : **مستقبل التجارة الدولية في ضوء ميناء كوادر** .

ان نجاح الصين في تطبيق سياستها الاقتصادية بشكل باهر على حساب التخطيط الاستراتيجي المنظم الذي اعتمد على العلاقات الخارجية في تعظيم دورها الفاعل في النسق الدولي وبما يخدم تطلعاتها المستقبلية، أذ حققت نتائج كبيرة من خلال التجارة الخارجية، ولاسيما مع البدء بالعمل بمشروع (الحزام والطريق) والممرات المتصلة بهذا المشروع العملاق، وابرزها تلك الممرات هو الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي يصب في ميناء كوادر، ونظراً لموقع (كوادر) الاستراتيجي والمتميز فقد شهد في غضون سنوات قليلة حركة كبيرة من الشحن لبعض من الدول، وانتعاش التجارة الدولية بمعدلات كبيرة لكثير من الدول، فضلا عن المصلحة الخاصة للصين المستثمر الرئيسي لهذا الميناء، بهدف إيصال البضائع الصينية مباشرة إلى مختلف أنحاء العالم في أقل وقت ممكن واقل تكلفة، وعلى الرغم من وجود منافذ دولية كبرى كمنافسين مثل (سنغافورة ودبي) ، فإن الحوافز مثل عدم فرض رسوم على الشحن ومنشآت التخزين الطويلة، منحت ميناء كوادر ميزة تنافسية وتحويل الأعمال إليها، كون الموانئ تأتي بدرجات متفاوتة من الفوائد الاقتصادية وتساعد أيضاً في دعم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الداخلية لبلد ما، كونها توفر صلة خاصة بين النقل البحري والبري، فضلا عن توفير وسائل آمنة ورخيصة لتصدير البضائع الجاهزة واستيراد البضائع إلى البلد، وهذا ما وجد في كوادر .

ومع كل هذا النجاح والتميز لميناء (كوادر) ولفت الانظار العالمية باتجاهه، الا انه تعرض الى محاولات اجهاض كبيرة، ولاسيما من قبل الامارات العربية المتحدة الذي قد يكون له تأثيراً كبيراً على المركز التجاري العالمي الذي تميزت به، وخاصة ميناء (جبل علي) الذي تميز بحركة تجارية واسعة، الميناء الاكبر في العالم وفي الشرق الاوسط وموطن لأكثر من ٥٠٠٠ شركة من ١٢٠ دولة، لتصبح مركزاً عالمياً للتجارة والسياحة، والظهور كدولة متعددة الثقافات واستقبال ملايين الزوار من رجال الأعمال والسياح من جميع أنحاء العالم، وحسب اعتقاد العديد من المحللين الاقتصاديين في العالم بأن (كوادر) تعتبر دبي الاخرى على خريطة العالم، والمسألة المثيرة للجدل هنا هي أن كوادر القوية اقتصادياً تهدد التأثير الاستراتيجي لدبي في المنطقة، وتسببت هذه النقطة الصعبة مؤخراً في حرب اقتصادية صامتة في خليج عمان بين مجموعتين من البلدان، باكستان والصين وقطر من جهة، والهند والإمارات من جهة أخرى، كون (كوادر) أصبح منافساً قوي (لدبي) والمؤاني القريبة، وربما يسحب البساط من تحتها بفضل الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به، الذي يتيح للصين وآسيا الوسطى الوصول إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط، ليصبح البوابة البحرية الرئيسية لآسيا الوسطى، وهذا ماتم تأكيده بقول (ليو ياندونغ) نائبة رئيس وزراء الصين حول الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني بأنه (سيساعد الممر في تقليل وقت نقل البضائع من ميناء كوادر إلى غرب الصين ومناطق آسيا الوسطى بنحو ٦٠ أو ٧٠ في المائة) [٢٧]، ان جميع تلك المؤشرات تثير قلقاً كبيراً للامارات وما سيحول اليه من تراجع ملحوظ في المستقبل على مركزها التجاري العالمي، في ظل متابعة الصينيون بتطوير ميناء (كوادر)، ولاسيما عزمهم في انشاء مطار دولي ومحطة عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية وزيادة عدد ارصفة الشحن، والاستحواذ بشكل كبير على مفاصل التجارة الدولية.

الى جانب ذلك هناك مخاوف كبيرة حول التطوير المستمر لميناء (كوادر) من قبل الصينيون، فقد أعلن الدكتور أحمد البنا، سفير الإمارات العربية المتحدة في الهند، (أن استثمارات الصين لتوسيع ميناء كوادر في باكستان سيكون لها تأثيراً سلبي على

مصالح الإمارات والهند)، ولكون ميناء (تشابهار) يبعد ٧٢ كم عن كوادر، وهذا الامر قد يؤدي مستقبلا الى حالة من العداء باعتبار (كوادر) سيزداد تأثيره بشكل كبير على جميع المؤاني القريبة ويقلل نسبة التجارة فيها، علاوة عن ذلك فأن علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع الهند في هذا السياق اخذت جانباً اخر، وهو السعي في تحجيم التمدد الصيني، وما يؤكد هذا الامر هو الاتفاقيات الأخيرة الموقعة بين الولايات المتحدة والهند، الحقيقة فيها تخص صعود الصين الذي يشكل تهديداً لتوازن القوى الإقليمي، لاسيما وان الولايات المتحدة قلقة أيضا من صعود القوة الاقتصادية الصينية في المنطقة [٢٨].

ووفقاً لما سبق يتضح بأن الولايات المتحدة حين فرضها حزمة من العقوبات الاقتصادية الصارمة على ايران، واستثناء ميناء (تشابهار) الايراني من العقوبات المفروضة، والسماح للهند في تطوير المرافئ الخاصة بها في الميناء، فضلا عن ان افغانستان تعتبر (تشابهار) المركز الرئيسي في تجارتها، فانها تهدف الى تعزيز العلاقات الأمريكية مع أفغانستان والهند، ليس فقط من اجل تنفيذ سياسة الضغط لتغيير سياسات النظام الإيراني، وانما اخذت مدى اوسع يهدف الى تضييق الساحة على الصين في المنطقة التي من المحتمل ان تزج قواتها العسكرية بدافع حماية استثماراتها في باكستان، التي قد تؤل الى بوادر انشاء قاعدة عسكرية صينية في (كوادر) مستقبلا، الذي قد يؤثر على النفوذ الامريكي في المنطقة وتهديدا لمصالحها، لذا تسعى الولايات المتحدة الامريكية بوضع الهند قوة منافسة للصين في المنطقة من أجل خلق التوازن الاقليمي .

الخاتمة :

ان اهتمام الصين بميناء كوادر يصب في مصلحتها بالدرجة الأولى بغض النظر للفائدة الباكستانية الكبيرة، اذ يعود ذلك إلى مكانة الصين الدولية والمتميزة بصفتها دولة صاعدة بوتيرة سريعة جداً ولما تمتلكه من مقومات القوة في كافة الجوانب ولاسيما القوة الاقتصادية المنافسة للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة ، وهذا ينسجم مع

تطلعاتها المستقبلية وخاصة بعد كسر احتكار الغرب وتحديدا (الولايات المتحدة) كونها قوة في حالة أفول كونها لم تعد القوة المهيمنة عالمياً، ولاسيما بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اذ انها خسرت مليارات الدولارات بسبب سياساتها التعسفية وانتهاج مبدأ القوة ودخولها في حروب في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا واليمن، وان كل هذه المؤشرات أدت إلى تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية عكس الصين الصاعدة (قوة آسيوية) الذي ادى إلى تولد هاجساً من الخوف من هذه القوة وماتشكله من تهديد محتم على الاقتصاد العالمي بأسره، وماتسعى اليه مستقبلا في توظيف كوادر ليس فقط في تطوير اقتصادها ومزاحمة الدول الاخرى تجارياً، انما تأخذ حيزا اخر يهدف الى زيادة التواجد العسكري الصيني في المنطقة، وخاصة ان الصين مستمرة بالعمل على تطوير كل ماهو متاح أمام طريقها الريادي في المنظومة الدولية من اجل تمييز الصين كدولة كبرى ولاربما دولة عظمى .

قائمة الهوامش:

(١) مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، العدد ١٦٧، ٢٠٠٧، ص٨٠.

(٢) نقلا عن : د. حميد شهاب احمد و زيدون سلمان محمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة ، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٥٦، ٢٠١٨، ص٢٢.

(٣) منى يونس حسين، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للاعوام ٢٠٠١–٢٠٠٩، مجلة بحوث عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، العددان ٥٣–٥٤، ٢٠١١، ص١٣٥.

(٤) اجمالي الناتج المحلي للصين، الموقع الرسمي للبنك الدولي :

https://www.albankaldawli.org

(٥) غراهام اليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، تعريب: اسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، لبنان– بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص٤٢.

)6(Gross Domestic Product (GDP) 2017 "PPP". World Development Indicators database, World Bank, 21 Sep 2018, p1.

(٧) للمزيد أنظر : منى يونس حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

(٨) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، العراق– بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠١٢، ص١٩٤–١٩٥.

(٩) انطوان برونيه و جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبرالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبدالعزيز احمد، المركز القومي للترجمة، مصر–القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص٣٧.

(١٠) انطوان برونيه و جون بول جيشار، المصدر سبق ذكره، ص٣٨–٣٩.

(١١) بي جانغ خونغ و جينغ ون، التنين يحلق– دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية، ترجمة : حميدة محمود فرج، دار صفافة للنشر، مصر– القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص١٩–٢٠.

(١٢) عمرو عمار، نهاية القرن الامريكي وبداية القرن الاوراسي (الحزام الاقتصادي وطريق الحرير)، دار سما للنشر والتوزيع، مصر – القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص٢٨٥.

(١٣) د. حميد شهاب احمد و زيدون سلمان محمد، التحدي الصيني للهيمنة الامريكية، دار سما للنشر والتوزيع، مصر– القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٩، ص٢٥١.

(١٤) انطوان برونيه و جون بول جيشار، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

(١٥) انظمام الصين الى منظمة التجارة العالمية، شبكة الصين العربية الدولية، ٢٠١٨. عبر الرابط الالكتروني :

http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2018-10/29/content_68860720.htm

(١٦) ليو هونغ كوي، تجارة الصين الخارجية في سبعين عاماً، شبكة الصين اليوم، ٢٠١٨. عبر الرابط الالكتروني :

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/201908/t20190830_800177321.html

(١٧) غراهام اليسون، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

) 18 (Is China the world's top trader?, International Network china power. https://chinapower.csis.org/trade-partner/

(19) Ibid .

)20 (Yen Nee Lee, China's exports unexpectedly rise in July — but more US tariffs may weigh on trade, CNBC,2019. https://www.cnbc.com/2019/10/14/china-economy-chinese-imports-exports-trade-data-for-september-2019.html

(21) Philip Sutter, China's Global Trade Impact, Livingston International.2019.

https://www.livingstonintl.com/chinas-global-trade-impact/

(٢٢) د. حميد شهاب احمد و زيدون سلمان محمد، التحدي الصيني للهيمنة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣.

(٢٣) لقاء تلفزيوني مع السيناتور مُشاهد حسين من باكستان: رئيس اللجنة البرلمانية حول الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، قناة الميادين برامج ، ٢٠١٨.

http://www.almayadeen.net/episodes/902471/

(٢٤) نقلا عن: السيناتور مشاهد حسين، المصدر نفسه .

(25) Neelum Nigar ,CPEC: GWADAR PORT BECOMES OPERATIONAL FOR CONTAINER VESSELS, China Pakistan Study Centre, ISSI, March 27, 2018, p1.

(26) Irfan Bahadur, 99 ships with 1.439 million ton cargo unloaded at Gwadar Port, Customs Today, Sep 2018.

https://customstoday.com.pk/99-ships-loaded-with-1-439-million-ton-cargo-unloaded-at-gwadar-port/

)27(Tariq Al-Shammari, Dubai and Gwadar: the silent economic war in the Gulf of Oman, opendemocracy, Aug 2017.

https://www.opendemocracy.net

(28) Ibid ..

قائمة المصادر:

(١) انطوان برونيه و جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبرالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبدالعزيز احمد، المركز القومي للترجمة، مصر-القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٦.

(٢) بي جانغ خونغ و جينغ ون، التنين يحلق- دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية، ترجمة : حميدة محمود فرج، دار صفافة للنشر، مصر- القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٦.

(٣) د. حميد شهاب احمد و زيدون سلمان محمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة ، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٥٦، ٢٠١٨.

(٤) د. حميد شهاب احمد و زيدون سلمان محمد، التحدي الصيني للهيمنة الامريكية، دار سما للنشر والتوزيع، مصر- القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٩.

(٥) عمرو عمار، نهاية القرن الامريكي وبداية القرن الاوراسي (الحزام الاقتصادي وطريق الحرير)، دار سما للنشر والتوزيع، مصر - القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٨.

(٦) غراهام اليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، تعريب: اسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، لبنان- بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٨.

(٧) مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة- مصر، العدد ١٦٧، ٢٠٠٧.

(٨) منى يونس حسين، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للاعوام ٢٠٠١-٢٠٠٩، مجلة بحوث عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العددان ٥٣-٥٤، ٢٠١١.

(٩) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، العراق- بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠١٢.

List of Sources and reference:

I- Antoine Brunet and John Paul Geshard, The Chinese trend towards economic imperialist global hegemony, translated by: Adel Abdel Aziz Ahmed, National Center for Translation, Egypt-Cairo, First Edition, 2016.

II- Bi Jang Khong and Jing Wen, Dragon Fly - Studies on Chinese Foreign Investments, translated by: Hamida Mahmoud Farag, Safafa Publishing House, Egypt - Cairo, First Edition, 2016.

III- Dr. Hamid Shihab Ahmed and Zaydon Salman Muhammad, The Development of Chinese Power and Capabilities after the Cold War, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, Iraq, Issue 56, 2018.

IV- Dr. Hamid Shihab Ahmed and Zaydon Salman Muhammad, The Chinese Challenge to American Hegemony, Sama Publishing and Distribution House, Egypt - Cairo, First Edition, 2019.

V- omer Ammar, The End of the American Century and the Beginning of the Eurasian Century (The Economic Belt and the Silk Road), Sama House for Publishing and Distribution, Egypt - Cairo, First Edition, 2018.

VI- Graham Ellison, The inevitability of the war between the rising power and the hegemonic power, Arabization: Ismail Bahaa El Din Soliman, Arab Book House, Lebanon - Beirut, First Edition, 2018.

VII- Maghari Shalaby Ali, China and the global economy: the components of power and the obstacles to integration, Journal of International Politics, Al-Ahram Foundation, Cairo - Egypt, Issue 167, 2007.

VIII- Mona Yunus Hussein, The Role of Savings in Determining the Volume of Consumption and the Volume of Demand in China for the Years

2001-2009, Arab Research Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut - Lebanon, Issues 53-54, 2011.

IX- Wael Muhammad Ismail, Change in the International System, Sanhuri Library, Iraq - Baghdad, First Edition, 2012.